جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معهد العلمين للدراسات العليا / النجف الاشرف

قسم العلوم السياسية - النظم السياسية

سياسات إعادة تأهيل مجتمعات ما بعد النزاع وإنعكاساتها على الإستقرار السياسي في العراق

(دراسة ميدانية في المناطق المُحَررة بعد عام 2014)

رسالة تقدم بها الطالب

محمد محي محمد الجنابي

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا / قسم العلوم السياسية وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية / النظم السياسية

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

أحمد فاضل جاسم داود

1441 هـ **2019 م**

((وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا))

سورة طه: (144)

الإهداء

إلى من أعترف بفضلهما العظيم عليّ

يا من أوقدا نبراس سبيلي وعلّماني أنَّ الحياة :

أخلاقٌ كريمة

علمٌ يُنْتَفَعُ بهِ

وصبرٌ جميل

(والداي الكريمان حفظهما الله)

إلى **أخي وأخواتي** ... وكلُ من يَكِنُ المودةَ والاحترام لي.

الباحث

شكر وتقدير

الحمُد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد(ﷺ) وعلى آلَه الطيبين الطاهرين وصحبه الغُر الميامين ....

لا يسعني وأنا أُنهي دراستي بفضل الله وحمده، إلاّ أنّ أتقدم بخالص الشكر والإمتنان لكل من قدم لي المساعدة في إنجاز هذا العمل بالقول أو الفعل أو بالنوايا الطيبة ، وعلى رأسهم أُستاذي الفاضل الأستاذ المساعد الدكتور (احمد فاضل جاسم)، لما بذله من جهد علمي ومتابعة دقيقة خلال مدة إشرافه، إذ كان لملاحظه وآرائه العلمية القيمة الفضل الكبير في إغناء البحث وإخراجه بالشكل الذي عليه الآن، فجزاه الله خير الجزاء ووفقه في حياته العامة والعلمية والأكاديمية.

كما أتقدم ببالغ الشكر والإمتنان إلى عمادة معهد العلمين للدراسات العليا، وأخص بالذكر السيد العميد الأستاذ الدكتور (زيد عدنان محسن)، والسيد رئيس قسم العلوم السياسية الأستاذ الدكتور (محمد ياس خضير)، والشكر موصول إلى أساتذتي كافة في قسم العلوم السياسية.

وأتقدم بوافر الشكر والإعتزاز والتقدير والإحترام الى الأستاذ الدكتور (عامر حسن فياض) والأستاذ الدكتور (عبد على كاظم المعموري) والأستاذ الفاضل الدكتور (عماد عبد اللطيف سالم) وأستاذي الدكتور (احمد غالب محي)، لما قدموا لي من الدعم المتواصل والملاحظ القيمة المسددة والمقومة لهفواتي المنهجية.

وكذلك أتقدم بالشكر والتقدير الى الأساتذة الأفاضل رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم قبول مناقشة رسالتي، وما سيبذلونه من الجهد في قراءتها وتقويمها وإبداء الملاحظ العلمية لإظهارها بصورتها الملائمة.

وأتقدم بالشكر الجزيل مثمناً جهود العاملين في مكتبة معهد العلمين للدراسات العليا، ومكتبة العلوم السياسية/جامعة النهرين، ومكتبة العلوم السياسية / جامعة بغداد، كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى زميلاتي وزملائي في المرحلة التحضيرية للماجستير، والشكر موصول لزملائي وادارة قسمي في رئاسة جامعة النهرين.

وأتقدم بالشكر الجزيل لأفراد أسرتي (والدي ، والدتي ، اخي ، واخواتي).

وأخيراً، أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من فاتني ذكرهم وأسهم ولو بكلمة طيبة في تذليل العقبات، وعذراً لمن فاتني ذكره .. والله ولي التوفيق ...

الباحث

المستخلص

إنتقلت النزاعات المسلحة في تسعينيات القرن الماضي من حروب بين الدول، إلى نزاعات داخل حدود الدولة الواحدة، ولم تعد تجري الحروب الحديثة داخل ساحات القتال فحسب، بل يستعر أُتونها داخل المدن والقرى على أيدي قوات غير محترفة في أغلب الاحيان، ولغرض تحقيق أهداف سياسية وإقتصادية وأيديولوجية للأطراف المتنازعة داخلياً، تفجرها في الغالب نزاعات دينية وعرقية تعيشها شعوب تلك البلدان.

وفي العراق فإن النزاعات، ولاسّيما بعد العاشر من حزيران عام 2014 واحتلال التنظيمات الارهابية لمدن وقرى عديدة، أتت على كل شيء، فقتلت وهجرت الإنسان، ودمرت بناه التحتية ورأس ماله المجتمعي (المدارس، المستشفيات، الطرق والجسور والسدود، المحطات والمطارات)، ناهيك عن تدمير بناه الفوقية (التشريعات والأنظمة والقوانين)، والإطار الأكبر لها هو مؤسسات الدولة ألتي حكمت عمل البنى التحتية، ونتيجة لذلك أصبح أكثر من (90%) من ضحايا حروب اليوم هم المدنيون في المجتمعات المتأثرة بالنزاع، مع شبه انهيار كامل للبنى التحتية، ترافق ذلك مع ازمة غير مسبوقة في حركة السكان، نتيجة التهجير القسري للمواطنين جراء الحروب.

وفي كل الأحوال، وبعد أن وضعت النزاعات أوزارها، يتطلع المجتمع في المناطق العراقية المُحَررة لمرحلة ما بعد إنتكاسة عام 2014، إلى بدء مرحلة جديدة من البناء والتأهيل، وإعادة الوضع إلى ما كان عليه سابقاً، عبر سياسات لإعادة تأهيل تلك المجتمعات على المستويات كافة، وإستخدامها كفرصة لإعادة تنظيم الدولة والمجتمع المتضررين جراء النزاع.

ويتم ذلك عبر تسوية سياسية شاملة تنجز المصالحة المجتمعية وتعزز الوحدة الوطنية، ومعالجة الخلل في بعض المواد الدستورية وصولاً إلى ايجاد نظام انتخابي ملائم، واعادة تأهيل وتطوير الاجهزة الامنية، وإعادة توطين النازحين وتأمين مقومات الحياة الاساس لهم، وصولاً الى تحقيق الاندماج المجتمعي، وإعادة اعمار البنى التحتية في المناطق المحررة، والحد من الفساد المستشري في البلاد، و العمل على نشر ثقافة السلام بين أفراد المجتمع عبر سياسات تربوية لإرساء ثقافة اللاعنف داخل المجتمع.

جدول المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
المقدمة	أ _ ث
الفصل الأول: واقع ومحددات إعادة تأهيل المجتمع العراقي ما بعد عام 2003	1 _ 56
المبحث الأول: واقع ومحددات إعادة تأهيل المجتمع العراقي على الصعيدين السياسي والأمني	3 _ 22
المطلب الأول: ترسبات الإستبداد السياسي وأثر الإحتلال الأمريكي على الواقع السياسي	3 _ 8
المطلب الثاني: دور البناء المؤسسي والدستوري في إعادة تأهيل المجتمع العراقي	9 _18
المطلب الثالث: تدهور الأوضاع الأمنية وأثرها على إعادة تأهيل المجتمع العراقي	18 _ 22
المبحث الثاني: واقع ومحددات إعادة تأهيل المجتمع العراقي على الصعيد الإقتصادي والإجتماعي والثقافي	23 _ 41
المطلب الأول: واقع ومحددات إعادة تأهيل المجتمع العراقي على الصعيد الإقتصادي	23 _30
المطلب الثاني: واقع ومحددات إعادة تأهيل المجتمع العراقي على الصعيد الاجتماعي	30 _ 35
المطلب الثالث: واقع ومحددات إعادة تأهيل المجتمع العراقي على الصعيد الثقافي	36 _ 41
المبحث الثالث: تأثير العامل الخارجي على إعادة تأهيل المجتمع العراقي	42 _ 58
المطلب الأول: دور البلدان العربية في عملية إعادة تأهيل المجتمع العراقي	42 _ 47
المطلب الثاني: الدور التركي والإيراني في عملية إعادة تأهيل المجتمع العراقي	47 _ 52
المطلب الثالث: دور الولايات المتحدة الامريكية في عملية إعادة تأهيل المجتمع العراقي	52 _ 56
الفصل الثاني: سياسات إعادة تأهيل المجتمع العراقي لمرحلة ما بعد النزاع	57 _ 119
المبحث الأول: سياسات إعادة التأهيل السياسي والأمني لمرحلة ما بعد النزاع	59 _ 82
المطلب الأول: سياسات إعادة الوحدة والتكامل الوطني (التسوية السياسية)	59 _ 66
المطلب الثاني: سياسات إعادة تأهيل المؤسسات السياسية	66 _ 78
المطلب الثالث: سياسات إعادة التأهيل الأمني والعسكري	78 _ 82
المبحث الثاني: سياسات إعادة التأهيل الإقتصادي لمرحلة ما بعد النزاع	83 _ 100

المطلب الأول: سياسات تفكيك ظاهرة الفساد المالي والإداري	84 _ 88
المطلب الثاني: تنويع مصادر القاعدة الإقتصادية	88 _ 95
المطلب الثالث: إصلاح السياسات المالية وتقليص النفقات العامة	95 _ 100
المبحث الثالث: سياسات إعادة التأهيل الاجتماعي والثقافي والفكري لمرحلة ما بعد النزاع	101 _ 119
المطلب الأول: سياسات إعادة التأهيل الاجتماعي	101 _ 108
المطلب الثاني: سياسات إعادة التأهيل الثقافي	108 _ 114
المطلب الثالث: سياسات إعادة التأهيل الفكري والنفسي	114 _ 119
الفصل الثالث: الإطار الميداني للدراسة	120 _ 165
المبحث الأول: مجتمع العينة والإجراءات وألية الدراسة	121 _ 127
أولاً: مجالات الدراسة وحدودها	121
ثانياً: إعداد استمارة الإستبانة	122 _ 125
ثالثاً: توصيف عينة الدراسة	125 _ 127
المبحث الثاني: النتائج الاحصائية والوصفية للدراسة الميدانية	128 _ 162
المبحث الثالث: إجراءات التحقق من الدراسة الميدانية	163 _ 165
الخاتمة والاستنتاجات	166 _ 169
المقترحات	170 _ 173
الملاحق	174 _ 179
المصادر	180 _ 202
Abstract	A

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	تشكيل مجلس الحكم تبعاً للعرق والمذهب	7
2	أعداد الضحايا المدنيين منذ عام 2003 الى 2017	21
3	مؤشرات الفساد للسنوات من 2003_ 2016	27
4	مقترحات لتعديل المواد الدستورية	67 _ 68
5	أعداد العوائل النازحة والعائدة ونسب العودة موزعة بحسب المحافظات 2014 - 2017	104
6	نتائج لجنة الخبراء بشأن بناء قياس الإستبانة	123 _ 124
7	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للنوع (الجنس)	125
8	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للعمر (السن)	126
9	توزيع أفراد العينة وفقاً للتحصيل الدراسي	127
10	رسخت سياسات الأنظمة المتعاقبة قبل عام 2003 الميول المجتمعية نحو العنف	128
11	سياسات الإحتلال الامريكي بحل العديد من مؤسسات الدولة أسهمت بفقدان الآليات الرسمية للضبط الاجتماعي	130

12	أسهمت المحاصصة السياسية في تمثيل العراقيين جميعهم وساعدت في بناء دولة مدنية حقيقية	131
13	تمكن الدستور العراقي من ضمان علاقة متوازنة بين الحكومة الاتحادية والاقاليم والحكومات المحلية.	133
14	يتمتع القضاء العراقي بالاَستقلالية ولا يتعرض للتدخلات السياسية	134
15	الإخفاقات الحكومية أسهمت في تفشي الاَرهاب ونتيجة لذلك تدهور الواقع المجتمعي	135
16	الأحزاب السياسية مثلت العراقيين تمثيلاً حقيقياً وساعدت في تسريع عملية التحول نحو الديمقراطية	137
17	أسهمت منظمات المجتمع المدني في تعزيز قيم المواطنة داخل المجتمع العراقي	138
18	الولاءات القبلية تسمو على الهوية الوطنية العراقية الشاملة	139
19	الفقر والبطالة أهم أسباب التطرف والارهاب وإعتناق الافكار الهدامة تجاه المجتمع والدولة	141
20	تتمتع المرأة العراقية بحرية كبيرة في العمل والتعليم	142
21	التربية والتعليم في العراق تتضمن مناهج تساعد على نشر وتعزيز ثقافة السلام	143
22	تؤدي النخب العراقية المثقفة دوراً بارزاً في بناء المجتمع	145
23	تحتاج مرحلة ما بعد النزاع الى تسوية سياسية تتعزز الوحدة الوطنية وتنجز المصالحة المجتمعية	146
24	الحد من التأثير الخارجي السلبي يُعد من ضرورات إعادة تأهيل المجتمع ما بعد النزاع	147
25	تأهيل وتطوير قوى الأمن الداخلي في المناطق المحررة له الأولوية على تعزيز الجهد الاستخباري	149
26	القضاء على الفساد له الأولوية قبل البدء بإعمار المناطق المحررة	150
27	تأهيل المناطق المحررة إقتصادياً يتطلب تطوير القطاعات الصناعية والزراعية والسياحية	151
28	لا بد من العمل على ترشيق الجهاز الحكومي وتقليل النفقات العامة	153
29	ضرورة تحقيق المساواة في الحقوق التقاعدية بين القطاعين العام والخاص	154
30	تحقيق الإندماج الاجتماعي وتعزيز قيم المواطنة له الأولوية بعد مرحلة النزاع	155
31	إعادة توطين النازحين وتوافر مقومات الحياة الأساسية لهم تعزز من فرص السلم والتعايش الاهلي	157
32	إعادة إحياء التراث الثقافي يعزز من فرص بناء السلام في المناطق المحررة	158
33	مرحلة ما بعد النزاع هي مرحلة ترسيخ قيم الديمقراطية وحقوق الانسان وحرياته الأساسية	160
34	تحتاج المجتمعات في المناطق المحررة إلى معالجة الأثار النفسية جراء الحروب والكوارث	161

35	نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق بين المبحوثيّن سياسات إعادة تأهيل مجتمعات ما بعد النزاع وإنعكاساتها على الإستقرار السياسي في العراق_ دراسة ميدانية في المناطق المحررة بعد عام 2014، وفقاً للنوع/الجنس (ذكور_ إناث)	163
36	قيمة " ف " لدلالة الفروق بين سياسات إعادة تأهيل مجتمعات ما بعد النزاع وإنعكاساتها على الإستقرار السياسي في العراق_ دراسة ميدانية في المناطق المحررة بعد عام 2014، وفقاً للعمر(السن)	164
37	قيمة " ف " لدلالة الفروق بين المبحوثيّن في سياسات إعادة تأهيل مجتمعات ما بعد النزاع وإنعكاساتها على الإستقرار السياسي في العراق_ دراسة ميدانية في المناطق المحررة بعد عام 2014، وفقاً للتحصيل الدراسي	165

قائمة الأشكال والرسوم

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للنوع (الجنس)	125
2	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للعمر (السن)	126
3	توزيع أفراد العينة وفقاً للتحصيل الدراسي	127
4	رسخت سياسات الأنظمة المتعاقبة قبل عام 2003 الميول المجتمعية نحو العنف	129
5	سياسات الإحتلال الامريكي بحل العديد من مؤسسات الدولة أسهمت بفقدان الآليات الرسمية للضبط الاجتماعي	131
6	أسهمت المحاصصة السياسية في تمثيل العراقيين جميعهم وساعدت في بناء دولة مدنية حقيقية	132
7	تمكن الدستور العراقي من ضمان علاقة متوازنة بين الحكومة الاتحادية والاقاليم والحكومات المحلية.	134
8	يتمتع القضاء العراقي بالاستقلالية ولا يتعرض للتدخلات السياسية	135
9	الإخفاقات الحكومية أسهمت في تفشي الارهاب ونتيجة لذلك تدهور الواقع المجتمعي	136
10	الأحزاب السياسية مثلت العراقيين تمثيلاً حقيقياً وساعدت في تسريع عملية التحول نحو الديمقراطية	137
11	أسهمت منظمات المجتمع المدني في تعزيز قيم المواطنة داخل المجتمع العراقي	139
12	الولاءات القبلية تسمو على الهوية الوطنية العراقية الشاملة	140
13	الفقر والبطالة أهم أسباب التطرف والارهاب وإعتناق الافكار الهدامة تجاه المجتمع والدولة	141
14	تتمتع المرأة العراقية بحرية كبيرة في العمل والتعليم	143
15	التربية والتعليم في العراق تتضمن مناهج تساعد على نشر وتعزيز ثقافة السلام	144
16	تؤدي النخب العراقية المثقفة دوراً بارزاً في بناء المجتمع	145
17	تحتاج مرحلة ما بعد النزاع الى تسوية سياسية تتعزز الوحدة	147

	الوطنية وتنجز المصالحة المجتمعية	
18	الحد من التأثير الخارجي السلبي يُعد من ضرورات إعادة تأهيل المجتمع ما بعد النزاع	148
19	تأهيل وتطوير قوى الأمن الداخلي في المناطق المحررة له الأولوية على تعزيز الجهد الاستخباري	149
20	القضاء على الفساد له الأولوية قبل البدء بإعمار المناطق المحررة	151
21	تأهيل المناطق المحررة إقتصادياً يتطلب تطوير القطاعات الصناعية والزراعية والسياحية	152
22	لا بد من العمل على ترشيق الجهاز الحكومي وتقليل النفقات العامة	154
23	ضرورة تحقيق المساواة في الحقوق التقاعدية بين القطاعين العام والخاص	155
24	تحقيق الإندماج الاجتماعي وتعزيز قيم المواطنة له الأولوية بعد مرحلة النزاع	156
25	إعادة توطين النازحين وتوافر مقومات الحياة الأساسية لهم تعزز من فرص السلم والتعايش الاهلي	158
26	إعادة إحياء التراث الثقافي يعزز من فرص بناء السلام في المناطق المحررة	159
27	مرحلة ما بعد النزاع هي مرحلة ترسيخ قيم الديمقراطية وحقوق الانسان وحرياته الأساسية	161
28	تحتاج المجتمعات في المناطق المحررة إلى معالجة الأثار النفسية جراء الحروب والكوارث	162

المقدمة

المقدمة

أضحت النزاعات التي عاشتها العديد من بلدان الشرق الأوسط ومنها العراق، عاملاً من عوامل عدم إستقراره، وأفرزت أوضاعاً غير المسبوقة، بما أنتجته من أثار متنوعة ومتعددة سياسية وإقتصادية وإجتماعية وأُخرى ثقافية، وما حملته من مآسي التهجير القسري لأعداد كبيرة من المواطنين داخل وخارج الحدود الوطنية للدولة، كما وأمتد أثر هذه النزاعات لقتل وجرح مئات الآلاف من المواطنين، وتدمير البنى التحتية المدنية وهددت أمن ومستقبل الأجيال القادمة ، ناهيك عن تدميرها لشبكة العلاقات الإجتماعية التي كانت بين الأفراد لعقود طويلة من الزمن .

وبالرغم من ذلك، هنالك فرصة في وسط هذه المعاناة الضخمة من إعادة تأهيل المجتمع بشكل شامل، من خلال تشخيص المحددات المعيقة جميعها، وتقيمها وإبرازها بعد تحليلها، بما يمكننا من إيجاد المعالجات والمخارج الناجعة، التي تسهم بشكل أو بأخر في إعادة تأهيل واقع هذه المجتمعات سياسياً وإقتصادياً واجتماعياً وفكرياً، إذ أن إعادة تأهيل أي مجتمع من المجتمعات بعد الحروب والنزاعات التي تحصل، تتم عبر تعزيز مبدأ التعايش السلمي ونبذ العنف والتطرف وتحقيق الإندماج الاجتماعي ونشر ثقافة التسامح وتفعيل الوعي السياسي والمدني لدى الأفراد بأهمية السلام والإستقرار، والسعي بعمل جاد لبناء مرحلة جديدة تكون عنصر مهم وفاعل للتخلص من أثار وترسبات الماضي المرير، وعليه فإنَّ هذه العملية تعني اكتساب سلوكيات جديدة تكون بديلاً عن السلوكيات السابقة وأعداد سياسات تتولى مهمة التوجيه والعلاج وعلى مستويات عدة.

والجدير بالذكر، إنَّ عملية تأهيل أي مجتمع من المجتمعات لا تتوقف أو تزداد أهميتها بعد الخروج من النزاعات أو الحروب، لكونها عملية متطورة وتتجدد مع الزمن بغية تجديد قوة المجتمع وقواه الفاعلة ومواكبة التقدم الفكري والعلمي والحضاري، عبر إعداد سياسات ناضجة على المستويات كافة، يكون العامل المشترك فيها الوصول بالمجتمع وأفراده، إلى درجة من الاعداد الشامل فكرياً وسياسياً وإقتصادياً واجتماعياً لتحقيق مبدأ السلام والإستقرار المجتمعي .

وعليه، مر العراق ما بعد عام 2003 بتحول سياسي كبير، أسهم بما لا يقبل الشك في الوقوع بظاهرة عدم الإستقرار المجتمعي على المستويات كافة، أثرت بشكلٍ ملحوظ في بيئته المجتمعية وفي العديد من قيمه الإجتماعية، وازدادت خطورتها بعد تمكن قوى الإرهاب والتطرف (داعش) من احتلال محافظة نينوى ومناطق اخرى في 14 حزيران عام 2014، الأمر الذي أسهم في إنتاج مجتمعاً مغايراً عما كان عليه في السابق عبر دخول افكار جديدة والتأثر بها، ناهيك عن مظاهر التردي التعليمي والتربوي وتفشي البطالة والفقر وعوامل التخلف والجهل والتطرف والشعور بالخوف والعوز والتهجير والأغتراب والتراجع

المعاشي والإقتصادي وشيوع الجريمة المنظمة ، والتي كان لها إنعكاسات واضحة في وقوع المجتمع في ظاهرة عدم الإستقرار .

وعقب التحرير تجد الحكومة أمامها العديد من التحديات وعلى مختلف الصعد، والتي تتطلب وضع سياسات علمية ومدروسة وجدية لإعادة تأهيل تلك المجتمعات وربطها بالمنظومة العامة للدولة .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة من الحاجة الفعلية والحقيقية لوضع سياسات ناجعة لإعادة تأهيل المجتمعات في المناطق المحررة بعد عام 2014 في العراق، وما توفره هذه السياسات من سبل في تحقيق الإستقرار لهذه المناطق للارتقاء بها، ومن ثم إنعكاسها على الإستقرار في العراق بشكله العام عبر دراسة ميدانية للواقع المجتمعي في تلك المناطق، بما يمكننا من إيفاد الجهات الحكومية وغير الحكومية، التي تعمل على إعادة تأهيل تلك المناطق من الإعتماد على تلك السياسات وتطبيقها، كما إنها تعد مطلباً مهماً ينبغي السعي إلى إتمامه لأن إعادة تأهيل هذه المناطق سيوفر لها البيئة اللازمة والحقيقية للأمن والإستثمار والتنمية الإقتصادية والتنشئة الإجتماعية وصولاً إلى الإستقرار السياسي، وهو ما يتطلع إليه أي نظام سياسي قائم أو حكومة ، وهو لا يعني إبقاء الواقع على ما هو عليه وإنما السعي الدؤوب لإيجاد الحلول والمخرجات وقدرة الحكومات نفسها على تعبئة الموارد والإمكانيات المتاحة لتهيئة المجتمع، عبر سياسات وتدابير سياسية وإقتصادية واجتماعية وأمنية وعسكرية وثقافية .

هدف الدراسة :

تهدف الدراسة الى تسليط الضوء على محددات واقع المجتمع العراقي على الصعد السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والأمنية كافة ، فضلاً عن تسليط الضوء على سياسات إعادة التأهيل الشامل للمجتمع ما بعد النزاع، ولا سّيما في المناطق المحررة بعد أحداث عام 2014 وعلى المستويات كافة، وإنعكاس هذه السياسات على الإستقرار السياسي من خلال بناء عملية السلام والحيلولة دون الرجوع إلى مرحلة النزاع مرة أُخرى .

إشكالية الدراسة :

تنطلق إشكالية الدراسة من مدى قدرة وقابلية الحكومات العراقية المتعاقبة بكونها الفرع التنفيذي في النظام السياسي القائم على إعداد وتنفيذ سياسات ناجعة علمية ومدروسة لإعادة تأهيل مجتمع ما بعد النزاع لتحقيق الإستقرار الداخلي، وعليه فإنَّ إشكالية الدراسة تحاول الإجابة على التساؤلات الآتية ؟

1 . ما واقع ومحددات إعادة تأهيل المجتمع العراقي ما بعد عام 2003 ؟

2 . ما هي سياسات اعادة تأهيل المجتمع لمرحلة ما بعد النزاع على المستويات السياسية والأمنية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والفكرية ؟

3 . ما هو الإطار الميداني حول واقع ومحددات إعادة تأهيل المجتمع بعد النزاع ، وأولويات سياسات إعادة التأهيل الشامل؟

فرضية الدراسة :

تنطلق فرضية الدراسة من إن إعادة تأهيل المجتمعات بعد مرحلة الحروب والنزاعات يعتمد على قدرة الحكومات نفسها بكونها الجهاز التنفيذي في النظام السياسي القائم ودرجة قابليتها على تعبئة الموارد والإمكانيات المادية والبشرية المتاحة لإعادة تأهيل تلك المجتمعات، عبر إحتواء التحديات سواء كانت سياسية أم إقتصادية واجتماعية وثقافية أو أمنية وعسكرية (داخلية – خارجية) كافة، بوساطة إعداد سياسات شاملة وتطويعها لخدمة ذلك المجتمع وصولا لتحقيق الإستقرار السياسي المطلوب .

منهجية الدراسة :

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لما له من دور في وصف الظاهرة موضوعة البحث وتحديد واقعها ومحدداتها وتحليلها وصولاً إلى النتائج المتوخاة ، ومنهج الثقافة السياسية لما له من دور في إجراء الاستبيانات وتحليل المضمون، مع إجراء مقارنة بين إستجابة مجموع أفراد العينات وفقاً للعمر أو التحصيل الدراسي، فضلاً عن إستخدام مدخل المسح الإحصائي لإتمام الدراسة الميدانية عبر جمع المعلومات وتحليلها، بما يمكننا من تحديد سلسلة أولويات إعادة تأهيل المتجمع العراقي لمرحلة ما بعد التحرير.

حدود الدراسة :

تدور الدراسة في حدودها المكانية في العراق وإطارها الميداني في المناطق المحررة، أما حدودها الزمنية فهي بعد عام 2003 لدراسة الواقع والمحددات لإعادة التأهيل الشامل، وبعد عام 2014 إذ تم تحرير معظم المحافظات والمناطق العراقية التي كانت تحت سيطرة التنظيمات الإرهابية وصياغة مقترحات (سياسات إعادة تأهيل المجتمع العراقي لمرحلة ما بعد النزاع).

هيكلة الدراسة :

تتكون الدراسة من مقدمة وثلاثة فصول فضلاً عن خاتمة واستنتاجات، جاء الفصل الأول بعنوان (واقع ومحددات إعادة تأهيل المجتمع العراقي ما بعد عام 2003) وعلى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول (واقع ومحددات إعادة تأهيل المجتمع العراقي على الصعيدين السياسي والأمني)، وتناول المبحث الثاني

(واقع ومحددات إعادة تأهيل المجتمع العراقي على الصعيد الإقتصادي والإجتماعي والثقافي)، فيما تناول المبحث الثالث (تأثير العامل الخارجي على إعادة تأهيل المجتمع العراقي).

أما الفصل الثاني فتم تخصيصه لدراسة (سياسات إعادة تأهيل المجتمع العراقي لمرحلة ما بعد النزاع) وفقاَ لثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول (سياسات إعادة التأهيل السياسي والأمني لمرحلة ما بعد النزاع)، أما المبحث الثاني فتناول (سياسات إعادة التأهيل الإقتصادي لمرحلة ما بعد النزاع) ، فيما تناول المبحث الثالث (سياسات إعادة التأهيل الاجتماعي والثقافي والفكري لمرحلة ما بعد النزاع).

وتضمن الفصل الثالث (الإطار الميداني للدراسة) وفي ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول دراسة (مجتمع العينة والإجراءات وألية الدراسة) ، اما المبحث الثاني فتضمن (النتائج الاَحصائية والوصفية للدراسة الميدانية) ، فيما تناول المبحث الثالث دراسة (إجراءات وفرضيات التحقق من الدراسة الميدانية).